شراكة أوكوس والتوازن الاستراتيجي في منطقة الهندو- باسيفيك: مقاربة واقعية

The AUKUS Partnership and Strategic Balance in the Indo-Pacific Region: Realistic Approach

أ.م.د.بشير هادي عبد الرزاق

Dr:Basheer Hadi Abdulrazzaq

كلية العلوم السياسية/جامعة الأنبار

الإيميل: beshero@uoanbar.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث شراكة أوكوس في سياق التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى، من منظور واقعي في العلاقات الدولية. وتتجلى إشكاليته بالاسئلة الآتية؛ كيف يمكن تفسير شراكة أوكوس؟ وما مدى فعاليتها في الحد من النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادي؟ وهل تشكل هذه الشراكة تغييرًا عميقًا في معادلات القوة هناك؟ يقوم البحث على فرضية؛ أنَّ أوكوس تُمثّل أداة لضبط التوازن الاستراتيجي، ومواجهة النفوذ الصيني في منطقة الهندو- باسيفيك، عن طريق تعزيز القدرات العسكرية، والتكنولوجية، الأسترالية، وتعزيز التنسيق الأمني بين بريطانيا، والولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية: النظرية الواقعية – الشراكة- الردع – التوازن – الهندو-باسيفيك

ABSTRACT

This research examines the AUKUS partnership within the context of strategic competition between major powers, from a realist perspective in international relations. The research's hypothesis is built around several questions like how the AUKUS parteneship chan be aundestood? How effective the AUKUS in the limiting the Chinese influence in the Pacific and Indian Oceans? Does AUKUS represent a deep change to the balance of power in the region? This paper's hypothesis is based on the hypothesis theat AUKUS a tool for stabilizing the strategic balance and countering Chinese influence in the Indo-Pacific by enhancing Australia's military and technological capabilities and strengthening security coordination .between Britain and the United States

Keywords: Realist Theory,Partnership, Deterrence, Balance-,Indo-Pacific

المُقدِّمة

يشهد النظام الدولي تحولات استراتيجية عميقة، اقترنت بظهور أقطاب دولية صاعدة كالصين، وتآكل نسبي في الهيمنة الأمريكية الأحادية، وتصاعد المنافسة العسكرية، والتكنولوجية، في مناطق محورية، مثل منطقة الهندو- باسيفيك. في هذا الإطار، برزت شراكات أمنية-دفاعية جديدة، ترمي إلى إعادة هيكلة موازين القوى، وتُعَد شراكة أوكوس من أبرزها، إذ تعكس خيارًا استراتيجيًا جديدًا، يسعى إلى ضبط التوازن العسكري مع الصين.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في عدة زوايا، وهي:

١- أهمية نظرية، فشراكة أوكوس تمثّل حالة نموذجية لتحليل تحولات ميزان القوى في النظام الدولي.

٢- أهمية استراتيجية، وعسكرية، فالبحث يساعد على فهم طبيعة التحولات، في الردع البحري، وتوازن القوى البحرية.

٣- أهمية مقارنة، فشراكة اوكوس تختلف عن التحالفات التقليدية مثل الناتو.

٤- أهمية وطنية تتعلق بالاستفادة، والتحوط، مما يجري من تفاعلات دولية.

أهداف البحث

١- تحليل شراكة أوكوس وفقًا للمنظور الواقعي.

٢- دراسة دور أوكوس في بلوغ التوازن الاستراتيجي في منطقة الهندو- باسيفيك.

٣- فهم كيف يمكن للشراكات الأمنية إعادة تشكيل موازين القوى.

مشكلة البحث

تثير شراكة أوكوس جدلاً واسعًا حول مستقبل النظام الدولي، وفاعلية التحالفات الجديدة، واحتمالات التصعيد العسكري، من هنا تطرح المشكلة الأسئلة الآتية؛

كيف يمكن تفسير شراكة أوكوس؟ ولماذا أُنشِئَت؟ وما علاقتها بالتوازن الاستراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادي؟ وما مدى فعاليتها في الحد من النفوذ الصيني في هذه المنطقة؟ وهل تشكل هذه الشراكة تغييرًا عميقًا في معادلات القوة هناك؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أنَّ شراكة أوكوس، تمثّل أداة لضبط التوازن الاستراتيجي، ومواجهة النفوذ الصيني في المحيطين الهندي والهادي، وذلك عن طريق تعزيز قدرات استراليا العسكرية، والتكنولوجية، ورفع مستوى التنسيق الأمني بين بريطانيا، والولايات المتحدة.

المناهج و المقتربات المستخدمة

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لفهم طبيعة التحولات الجارية، ولكونه يجمع بين توصيف الظاهرة، وتحليل الديناميات الفاعلة. كما تم استخدام المقترب الواقعي، كمقترب نظري مفسر للسلوك الدولي. والمقترب الجيوبلتيكي، كداعم لتحليل البعد المكاني، والجغرافي، للتوازن الاستراتيجي في منطقة الهندو-باسيفيك. وتمت الاستعانة أيضًا بأسلوب التحليل المقارن، لتحليل الفرق بين الشراكة، والتحالف. والمقارنة بين القدرات العسكرية، والانفاق العسكري، لكل من الولايات المتحدة، والصين.

هيكلية البحث

يتوزع البحث على أربعة مطالب؛ الأول، يوضح العلاقة بين الشراكات الأمنية، والتوازن الاستراتيجي في إطار نظري. والثاني، يعالج السياق الاستراتيجي، والجيوسياسي، لنشأة أوكوس. ويتناول المطلب الثالث، شراكة أوكوس كأداة لتحقيق التوازن في منطقة الهندو-باسيفيك. أمَّا المطلب الأخير فيحاول إستشراف مستقبل هذه الشراكة.

المطلب الأول

الشراكات الأمنية والتوازن الاستراتيجي: إطار نظري

في محور النقاش الدائر حول تركيبة النظام الدولي، تكمن معظلة التوازن الاستراتيجي، بعَدّهِ آلية عضوية لإدارة القوة، ومنع الفوضى، وهي قضية تبوأت موقعًا رئيسًا في النظرية الواقعية، حتى قبل تنظيرها المنهجي الأكاديمي. لقد مثّل «التوازن» كمفهوم في مؤلفات كلاوزفيتز، وما بعده من أدبيات، ليس فقط سياسة عملية تنطلق من تقدير عقلاني للتكلفة، والمقابل، بل رؤية فلسفية لهذا العالم، تتضمن تصورات عن؛ المصلحة، والبقاء، والطبيعة البشرية، والصراع، إلخ. فالعالم كما تصوره الواقعيون، هو ميدان واسع ذو سمة صراعية، يفتقر إلى قوانين موضوعية تحكمه، بل توازنات متغيرة لفاعلين متنافسين، يسعون نحو الدفاع عن أنفسهم أو الهيمنة.

في هذا السياق، تظهر الشراكات الأمنية لا كأختيارات أخلاقية، بل كأدوات أُعدت لتعزيز التوازن، أو لضبط إختلاله، بحسب مكانة كل فاعل داخل النظام. وقد انطلقت الواقعية التقليدية، كما بلورها هانز مورغنثاو، من فرضية تفيد؛ أنَّ السياسة الدولية مرهونة ببحث مستمر عن القوة، وأنَّ القوى الدولية تبذل جهودًا لتحقيق مصالحها، في بيئة فوضوية تخلو من سلطة فوقية تضبط سلوكها. في هذا المناخ، تصبح القوة؛ هدفاً، ووسيلة، والتوازن يكون هو الاستراتيجية التي يُعوَّل عليها، في حماية سيادة الدولة، وبقائها. وفقًا لهذا المنظور، لا يقوم التوازن الاستراتيجي على مراكمة الأسلحة فقط، أو تكوين التحالفات، بل ايضا على إدارة دقيقة للعلاقات، والتفاعلات، بين كبار الفاعلين الدوليين، بما يضمن ألّا يهيمن واحد منهم على الآخرين. إنَّ التوازن هنا ليس في حالة مستقرة، بل في ديناميكية مستمرة يتم إدارتها عبر أدوات عديدة، كالردع، والمساومات، والاحتواء، واحيانًا الحروب من حيث كونها «امتدادًا للسياسة بوسائل أخرى»، كما يرى كلاوزفيتز[(١)]. هذه المقاربة أصبحت تتطور مع ظهور الواقعية البنيوية (Structural Realism) على يد كينيث والتز، فقد جدد صياغة مفهوم التوازن تماشيًا مع تغير بنية النظام الدولي، مشددًا على أنَّ ما يدفع الفاعلين الدوليين، نحو تشكيل التوازنات، يتجاوز كونها نيات سياسية، أو رغبة فردية، بل الضغط البنيوي الناجم عن عدم وجود سلطة فوقية في النظام الدولي[(٢)]، فوفقًا لوالتز، تتشابه الدول في سلوكياتها، لأنَّ النظام يملي عليها منطقًا واحدًا هو؛ البقاء.

وفي هذا السياق، تبرز الشراكات الأمنية كإستجابات بنيوية، غايتها تعزيز أمن الدولة، ومواجهة التهديدات الهيكلية. فمع تطور هيكلية النظام الدولي، وظهور أنماط جديدة من التهديدات، من التقليدية إلى غير المتماثلة، دعت الحاجة بالمقابل إلى تطوير وسائل أكثر مرونة، من التحالفات الدفاعية الصلبة. وهنا تظهر الشراكات الأمنية كآليات توازنية فعَّالة، تتصف بالمرونة، وغياب الإلزام القانوني الصارم، ما يمنحها إمكانية التكيف مع الظروف الجيوسياسية المتغيرة، من دون تكليف الأطراف عبء التزامات لا تطيقها مصالحهم طويلة المدى.

---

(1)Carl von Clausewitz, On War, trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton: Princeton University Press, ١٩٧٦),p.٧٨.

(2)Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979),p. 102–107.

إنَّ الشراكات الأمنية لا تتشكل بدوافع أخلاقية، أو أيديولوجية، بل تنبع من منطق واقعي عقلاني، همه البقاء، وتعزيز فرص النجاة، ضمن محيط غير يقيني([٣]). وتختلف الشراكات الأمنية عمَّا هو مألوف من التحالفات العسكرية التقليدية، سواء من حيث الهدف، أو المؤسسة، والبنية؛ فالتحالفات عادة تقوم على اتفاقيات قانونية ذات طابع رسمي، تستوجب التزامًا صريحًا، وواضحًا، بالدفاع المتبادل، في حين تركز الشراكات الأمنية في مبادئ التنسيق، والتعاون، في المجالات العسكرية، والدفاعية، من غير أن تؤسس التزامات قانونية، تترتب عليها استجابات تلقائية. كما أنَّ الشراكات الأمنية، تختلف عن الشراكات الاستراتيجية، فالأولى لا تستدعي اتساعًا وظيفيًا يغطي مجالات الثقافة، أو الاقتصاد، أو التكنولوجيا، بل تبقى في إطار حقل الأمن، والدفاع، وقد تتوسع أحيانًا فتشمل برامج أخرى، كتطوير الصناعات العسكرية، أو بناء قواعد عسكرية مشتركة، أو تبادل معلومات استخبارية([٤])). ويشير التحليل البنيوي إلى أنَّ الشراكات الأمنية، غالبًا ما تتبلور في ساحات يختل فيها التوازن، أمَّا نتيجة انهيار منظومة ردع موجودة، وقائمة، أو صعود قوة مهيمنة. فعلى سبيل المثال، أدى تزايد النفوذ الصيني في شرق آسيا، لاسيَّما في بحر الصين الجنوبي، إلى دفع الولايات المتحدة نحو بناء عِدَّة شراكات أمنية، مع دول مثل استراليا، والهند، والفلبين، واليابان، وكوريا الجنوبية. هذه الشراكات، وعلى الرغم من عدم بلوغها مستوى التحالف الكامل، إلا أنَّها فتحت المجال لواشنطن لتكوين ما يُدعى بـ»توازن الردع البحري»، أو توازن الردع عبر القوة البحرية، وهو شكل من التوازن لا يستلزم الانتشار العسكري التقليدي المباشر، بقدر الحاجة إلى حشد الشركاء في هياكل دفاعية مرنة([٥]). وفي الإطار الأوروبي، عقدت بولندا، والولايات المتحدة، شراكة أمنية بعد عام (٢٠١٤)، كانت إستجابة مباشرة لما أصاب ميزان القوى، من تغيّر بعد ضمّ روسيا للقرم. إذ توسع التعاون بين الشريكين في ميادين؛ التدريب المشترك، والدفاع الصاروخي، والمساعدة الاستشارية، ضمن منطق يسعى إلى تعزيز ما يسمى بالردع الأمامي (forward deterrence), من دون تطبيق المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي بشكل مباشر([٦]). وبالمثل، تعبر الشراكة الأمنية الهندية- الأميركية، عن كيفية إستخدام الشراكات الأمنية، كآليات لاحتواء تصاعد النفوذ الإقليمي، عن طريق التعاون في المجالات التي تأسست لأجلها هذه الشراكات، ولن يكون من بينها الانخراط في التزامات دفاعية مشتركة([٧]).

لا تنحصر الشراكات الأمنية في دائرة العلاقات الثنائية، بل قد تتسع نحو نمط متعدد الأطراف، وفي نطاقات مرنة، كما هو حال «مجموعة كواد الرباعية" (QUAD)، التي تتكون من الهند، وأستراليا، واليابان، والولايات المتحدة، فمع أنَّها لا تُحسَب كتحالف عسكري رسمي، غير أنَّ طبيعة تعاونها الأمني يُبرز ملامح الشراكة الأمنية، التي تسعى إلى تحقيق توازن في مواجهة نفوذ الصين، عن طريق تنسيق

---

(٣) Ibid,p. 102–107

(4)Michael J. Green, By More Than Providence: Grand Strategy and American Power in the Asia Pacific-*Since 1783* (New York: Columbia University Press, 2017),p.413.

(5)Victor Cha, Powerplay: The Origins of the American Alliance System in Asia (Princeton: Princeton University Press, 2016),p.122-160.

(٦)The Guardian, "Visual Guide: Can Europe Really Defend Itself Alone?" June 24, 2025, https://www..theguardian.com/world/ng-interactive/2025/jun/24/visual-guide-can-europe-really-defend-itself-alone

(٧)Yinan Zhao, "U.S.–India Defense Cooperation: Progress, Motivation and Constraints," China International Strategy Review 6, no. 2 (November 2024),p. 215–231.

التدريبات البحرية، وتبادل المعلومات الحيوية، والسياسات الدفاعية ([٨]). بالمقابل لاتخلو مسيرة الشراكات الأمنية من التحديات، فهي تتعكز على توازن حساس بين المصالح الأمنية لجميع أطرافها، وغالبًا ما تُعاني في ظل تبدل الحكومات، أو تغيُّر الأولويات الاستراتيجية، وقد عكست التجربة الأمريكية-التركية، كيف أنَّ التجاذبات السياسية الداخلية، أو تباين السياسات، والتقديرات الإقليمية، قد ينجم عنه تدهور استراتيجي على الشراكة، حتى إن بقيت قنوات التعاون مستمرة على الصعيد العسكري([٩]). ويُظهِر هذا الواقع، أهمية التماسك المؤسسي، والحاجة إلى وجود آليات، وسبل، لتسوية النزاعات ضمن الشراكة، لأنَّ غيابها يُفقد الثقة تدريجيًا بين الأعضاء، ما يؤدي إلى إنحسار استراتيجي قد يعصُف بتوازن القوة الإقليمي. وتشير المقاربة البنائية إلى أنَّ واقع الشراكات الأمنية، لا يقتصر فقط على إنتاج مفاعيل مادية (معدات، وتنسيق عملياتي، وقوة)، بل كذلك مفاعيل أُخرى هوياتية، ورمزية، إذ تُعاد صياغة الرؤى الأمنية المتبادلة، عبر الخطاب، والممارسة، فكثيرًا ما يتم توظيف الشراكات الأمنية، لتأطير العضو الحليف بوصفه «ركيزة للاستقرار الإقليمي، أو»شريكًا موثوقًا»، أو ما يُحّسِن مكانته في الذهنية السياسية المحلية، ويضفي شرعية خارجية، وداخلية، لهذه التدابير، والترتيبات([١٠]). وعلى الرغم من أنَّ هذه الشراكات الأمنية، لا تمثل بديلاً كاملاً عن صيغة التحالفات الرسمية، غير أنَّها تُعَد في الوقت الراهن، أحد الأعمدة الصاعدة في تصميم توازنات القوى المعاصرة، فهي تتيح للقوى الكبرى تعزيز فضاءات ردعها، واحتوائها، من دون التورط في إستحقاقات دفاعية باهضة، كما توفر للقوى الصاعدة، والمتوسطة، فسحة للمناورة بين القوى الكبرى، وتقليل الاعتماد الأمني المبالغ فيه على طرف واحد. وعليه، يمكن تصور الشراكات الأمنية على أنَّها آليات لتحقيق ما يدعى بالتوازن غير المتناظر (asym-metric balancing)، إذ تساعد على تكوين ردع مرن، ومتعدد المستويات، في مواجهة تهديدات مختلفة، ومركبة، كالتهديدات البحرية، والحرب السيبرانية([١١]). وفي هذا الصدد، تُعدّ أوكوس (AUKUS) مثالاً قائمًا على شراكة متعددة المستويات.

المطلب الثاني

السياق الجيوسياسي والاستراتيجي لنشأة شراكة أوكوس

يَرمز مصطلح (AUKUS) إلى الأحرُف الأولى من أسماء (أستراليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وقد وقَّعَ قادتها في ١٥ أيلول ٢٠٢١ ، على شراكة أمنية- دفاعية عُرِفَت بـ(أوكوس)، تجمع بين بلدانهم في إطار من التعاون الدفاعي العميق، يتضمن الغواصات النووية، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة الاستشعار المتطورة، والأمن السيبراني. وتسعى هذه الشراكة إلى ترسيخ إستراتيجية الردع في منطقة الهندو- باسيفيك، وردع النفوذ البحري المتزايد للصين، من غير اللجوء إلى تشكيل تحالف مستحدث رسميًا([١٢]).

(٨)T. V. Paul et al., Balance of Power: Theory and Practice in the ٢١st Century (Stanford: Stanford University Press, ٢٠٠٤).

(٩)Lisel Hintz, "Explaining the Turkish Drift: Identity Politics and the Strategic Partnership with the U.S.," .Foreign Affairs (March/April 2019)

(١٠)Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, .1999),p.246-277

(١١)Joseph S. Nye, "Power and Interdependence in the Information Age," Foreign Affairs (September/ October 2002,p.81-120

(١٢)Alexandros Tzinieris, "Shedding Light on Chinese Thinking on AUKUS," Pacific Focus 39, no. 1 .(2024).p.24-50

بموجب المبادرة (الركيزة) الأولى (Pillar١)) - وهي حجر الأساس لهذه الشراكة- سيتم التخلي تدريجياً عن برنامج الغواصات الاسترالي التقليدي القائم، واستبداله بآخر من الغواصات الهجومية المزودة بمحركات تعمل بالطاقة النووية، ترسله الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، إلى استراليا بدءًا من عام (٢٠٢٧)، وتطوير غواصات جديدة من فئة (SSN-AUKUS)، فضلًا عن تشكيل طاقم عمل، لتعيين المسارات الأنسب لنقل هذه التكنولوجيا، من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. أمَّا المبادرة (الركيزة) الثانية (Pil-lar١١)، فينخرط الشركاء بموجبها في تعاون ثلاثي، سعيًا وراء تعزيز قدرات الأعضاء، والتشغيل المشترك – البيني، وأهم محاورها؛ تطوير الذكاء الاصطناعي، والأنظمة البحرية ذات التشغيل الآلي،والدفاعات الجوية، والفضائية، والقدرات تحت سطح البحر، والحرب الإلكترونية، والحوسبة الكمية[١٣].

أولًا- الادراك الأمريكي لشراكة أوكوس: إنَّ التحولات الاستراتيجية، والجيوسياسية، منذ نهاية الحرب الباردة، تشكّل إطارًا يساعد في فهم بروز شراكات أمنية جديدة، فقد ساد تصور بعد نهاية الحرب الباردة، بأنَّ الليبرالية الأمريكية ستبقى مهيمنة دون منازع، وقد تأثر هذا التصور بإطروحة نهاية التاريخ لفوكاياما، إلا أنَّ الواقع الدولي خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كشف عن تحولات بنيوية أبرزها: صعود الصين كقوة اقتصادية، وعسكرية، وتآكل الثقة في حلف شمال الأطلسي نتيجة لأحداث كبيرة؛ كاحتلال العراق، والحرب على ما يسمى بالإرهاب، فضلًا عن تواضع دور المؤسسات الدولية في السيطرة على الصراعات المتزايدة، وإدارتها[١٤].

في ظل هذا الواقع، سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تشكيل أولويات سياستها الخارجية، ومراجعة إستراتيجيتها الدفاعية، عن طريق تكريس وجودها في منطقة الهندو-باسيفيك، وقد إتضحت هذه الإستجابة عبر خطين متوازيين، يتمثل أولهما، في التحول الاستراتيجية الأمريكية التدريجي، في عهد الرئيس أوباما باتجاه تلك المنطقة، وذلك بدءًا من المحور الآسيوي" (Pivot to Asia) الهادف إلى إعادة توزيع الموارد الدبلوماسية، والعسكرية، ضد النفوذ الصيني. في حين تجلى المسار الثاني فيما يدعى «المنافسة الاستراتيجية»، التي تبنتها إدارة الرئيس بايدن، وقوامها تكوين شراكات تحالفية تتميز بالمرونة، وقادرة في الوقت نفسه على مجاراة التعقيدات التكنولوجية، والأمنية المتصاعدة[١٥]. من هنا تأسست شراكة أوكوس، التي تمثل بالنسبة للولايات المتحدة، إعادة تموضع استراتيجي في منطقة المحيط الهادي، والهندي، يقوم على حسابات واقعية تتعلق بموازنة القوى، مقابل ما تعدّه توسعًا صينيًا، فالاتفاق الثلاثي الأمريكي البريطاني الاسترالي حول التعاون العسكري، وتقنية الغواصات النووية – من منظور واقعي – هو رد مباشر على التحول في توزيع القوة، على مستوى النظام الدولي المترتب على صعود الصين، وإن لم يصرح الاتفاق على إستهداف الأخيرة علنًا. وتُجَسد شراكة أوكوس هنا مبدأ الواقعية؛ بأنَّ الدول تُعلي شأن المكاسب النسبية، وتدعم الأمن في بيئة فوضوية [١٦]. فالولايات المتحدة التي تعاني إضطراباً في هيمنتها، ترى في الشراكة وسيلة لتقوية التحالفات العسكرية، وتعزيز قدرات الردع في منطقة محورية بالنسبة للتجارة العالمية، والأمن البحري، كما تؤكد نائبة وزير الدفاع الأمريكي سابقًا

(١٣)Mr. Jordan Thomas, "AUKUS and the Indo-Pacific: An Emerging Debate," Sea Power Center – Austra-lia, 2022,p.6.

(١٤)Francis Fukuyama, The End of History and the Last Man (New York: Free Press, 1992),p.49-51.

(١٥)White House, National Security Strategy (Washington, DC: The White House, 2022),p.8-23.

(١٦)John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: W. W. Norton & Company, 2001),p. 21.

كاثلين هيكس (Kathleen H. Hicks)[١٧]. وتركز وثائق البنتاغون بشكل لافت، في أهمية دمج التقنيات المتقدمة، كالأنظمة ذاتية التشغيل، والذكاء الاصطناعي، ضمن تركيبة الشراكة، وبأنَّه أمر لا غنى عنه في مواجهة حجم الاستثمارات الصينية المتصاعدة، في ميادين الحرب الإلكترونية (Hypersonic)، والصواريخ بالغة السرعة. من ناحية أخرى، تجسد أوكوس إنعطافة في فلسفة الولايات المتحدة إزاء إدارة التحالفات، وذلك في تجاوز النمط التقليدي القائم على الالتزامات المتعددة الأطراف، نحو نمط متخصص (Tailored) قوامه شركاء محدودين، ينصب تركيزهم على تبادل القدرات المتخصصة فيما بينهم. فهذه المرونة وفقاً لتحليل معهد بروكينغز[١٨]، تتيح لواشنطن – وشركتها- ضمن أوكوس سرعة الاستجابة لمواجهة التحديات، والصعوبات، الناشئة، وتجاوز قيود البيروقراطية المؤسساتية، مثلما هو الحال في توفير غواصات نووية لصالح استراليا، وبما ينسجم مع الرؤية الاستراتيجية الأميركية حيال الأخيرة، بتحولها- من منظور شراكة اوكوس- الى ركيزة محورية في استراتيجية احتواء الصين، عبر بناء قدرات دفاعية متقدمة، لاسيَّما في المجال البحري[١٩]. كما تستفيد الولايات المتحدة-على صعيد البعد الجيوسياسي- من إنخراط بريطانيا كشريك استراتيجي في منطقة الهندو-باسيفيك، وتوظيف خبرتها البحرية لدعم الهيمنة الأمريكية، في إطار المحور الأطلسي-الهادئ (Indo-Pacific-AtlanticNexus)، وإنسجامًا مع تعزيز الشراكات بحلفاء موثوقين[٢٠].

على المستوى النظري، يتقاطع تأسيس أوكوس مع فرضيات الواقعية حول انتقال القوة"Power Transition"[٢١]، إذ تعي الولايات المتحدة حجم التحديات التي ستواجهها جَرّاء الصعود الصيني، ما يتطلب خلق شراكات لاحتواء هذا التحول، وهنا تكمن أهمية دمج التكنولوجيا المتقدمة، والتفوق الرقمي، ضمن إستراتيجية الردع، بما يتخطى الموازنة العسكرية التقليدية، التي ركزت فيها النظريات الكلاسيكية. هذا التكيف الاستراتيجي، يُظهر إصرار الولايات المتحدة على إعادة تنظيم آليات الهيمنة، في وقت تتداخل فيه الحدود بين الابتكار التكنولوجي، والنفوذ الجيوسياسي.

ثانياً- الادراك البريطاني لشراكة أوكوس

يمكن تفسير موقف بريطانيا تجاه أوكوس، من البعد الجيوسياسي المتغير الذي أعقب خروجها من الاتحاد الأوربي، وجهود إعادة صياغة مكانتها في النظام الدولي، مستفيدة من علاقاتها التاريخية العميقة مع شريكتيها؛ أميركا، وأستراليا، لإظهار دورها خارج نطاق الساحة الأوربية [٢٢]، إذ يعكس

(١٧)Keynote Address by Deputy Secretary of Defense Kathleen H. Hicks: Outpacing the PRC," U.S. Department of Defense, January 10, 2025, https://www.defense.gov/News/Speeches/Speech/Article/4026106/./keynote-address-by-deputy-secretary-of-defense-kathleen-h-hicks-outpacing-the-p

(١٨)Michael O'Hanlon et al., "Around the Halls: AUKUS Defines an Emerging Alliance at Sea," Brookings Institution, March 15, 2023, https://www.brookings.edu/articles/around-the-halls-aukus-defines-an-./emerging-alliance-at-sea

(١٩)U.S. Department of Defense, AUKUS: Enhancing Security in the Indo-Pacific (Washington, DC: DoD, .2021), 5

(٢٠)Asia Times, "AUKUS Part of Strategy to Preserve US Regional Dominance," June 23, 2023, https://./asiatimes.com/2023/06/aukus-part-of-strategy-to-preserve-us-regional-dominance

.(٢١)A. F. K. Organski, World Politics (New York: Alfred A. Knopf, 1958), p.22

(٢٢) A. V. Godovanyuk, "The Factor of Australia in British Foreign Policy," Outlines of Global Transformations: Politics, Economics, Law 15, no. 2 (2022),p. 308–341.

إعلان هذه الشراكة، توجه بريطانيا الاستراتيجي نحو منطقة الهندو-باسيفيك، كما رسمته (المراجعة الشاملة للدفاع، والأمن، والسياسة الخارجية) لسنة (٢٠٢١)[٢٣]. وبما يتماشى مع أولويات بريطانيا في تعزيز وجود قواتها البحرية، في حيّز جغرافي يُعَد محورًا للتنافس العالمي. إذ يمثل أوكوس وفقًا للرؤية أو التصور البريطاني، وسيلة لتوسيع الشراكات، والتحالفات، في المحيط الهادي، وعبر الأطلسي، وذلك جنبًا إلى جنب مع الحليف الأمريكي، إذ تحتفظ بريطانيا بتاريخ استعماري (هونك كونك)، ومنافع اقتصادية متنامية، فضلًا عن مطامحها الاستراتيجية الأوسع، للتكيّف مع تحولات النظام الدولي، وهذا يتسق مع سردية أو رواية «بريطانيا العظمى»، التي برزت بعد بريكست في الخطاب الرسمي البريطاني، ومفادها: إعادة تعريف الدور البحري البريطاني المدعوم تكنولوجيا، خارج الرقعة الجغرافية الأوربية[٢٤]، ما ينسجم مع منطق الواقعية الإمبريالية الجديدة (مفهوم يدمج بين مفاهيم الواقعية التقليدية، والواقعية الهجومية، ولكنها تضيف لها نزعة تبريرية أو تفسيرية، لممارسات الهيمنة الامبريالية التي تمارسها بعض القوى الكبرى). فالتمكين البريطاني لأوكوس، يحاكي تجربة الامبراطورية البريطانية التاريخية، على صعيد الاستراتيجية البحرية، ويمثل إمتداداً لهذه الاستراتيجية، كما يذكر المؤرخ البريطاني بول كينيدي[٢٥]. علاوة على ذلك، تتيح أوكوس لبريطانيا تعزيز قدراتها الدفاعية، كما أوضحت وثيقة السياسة الدفاعية (٢٠٢١)؛ بأنَّه من شأن الشراكات الدفاعية، ضمان تفوق بريطانيا في الميادين الحساسة، كالعمليات الحربية تحت سطح البحر[٢٦]. بل ستمنح شراكة أوكوس- على الرغم من تركيزها في الجوانب الأمنية، والدفاعية- بريطانيا، فرصًا اقتصادية، واستثمارية، مثل:

١- الانضمام إلى «الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادي»(CPTPP)، بما يعزز صلاتها التجارية مع أعضائها، فالخطوط البحرية في المحيط الهادي، ضرورية لانسيابية التجارة العالمية[٢٧].

٢- ستقدّم أستراليا (٤,٦) مليار دولار، على مدى (١٠) أعوام لمصنع رولز- رويس في ديربي (بريطانيا)، لضمان قدرة إنتاج المفاعلات النووية المطلوبة، واستمراريته، ومن شأن هذا الاستثمار أن يسهم في توسيع المنشأة، وخلق أكثر من (١,٠٠٠) وظيفة جديدة في بريطانيا[٢٨].

٣- خصّصت بريطانيا نحو (٦) مليارات دولار، لمواصلة تطوير تصميم (SSN-AUKUS)، وتوسيع قدرات الإنتاج[٢٩].

(٢٣)UK Government, Global Britain in a Competitive Age: The Integrated Review (London: Cabinet Office, 2021),p. 23.

(٢٤)Timothy White, Britain's Global Maritime Role after Brexit (London: Royal United Services Institute, 2020),P.43.

(٢٥)Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Random House, 1987), pp. 130–155.

(٢٦)UK Ministry of Defence, Defence in a Competitive Age (London: HMSO, March 2021),p. 21.

(٢٧)UK Government,Op.cit,p.34.

(٢٨)Dan Sabbagh, "Australia to Fund Thousands of UK Jobs in £2.4bn AUKUS Submarine Deal," The Guardian, March 25, 2024, https://www.theguardian.com/world/2024/mar/25/australia-aukus-funding-uk-jobs-rolls-royce.

(٢٩)Australian Government, Prime Minister, "Joint Leaders' Statement to Mark the Third Anniversary of AUKUS," pm.gov.au, March 13, 2024, https://www.pm.gov.au/media/joint-leaders-statement-mark-third-anniversary-aukus.

هذا التكامل بين ما هو إقتصادي، وتحديدًا ما يتعلق بالانضمام إلى إتفاقية (CPTPP)، وبين ما هو أمني، إنَّما يعكس الإدراك البريطاني الشامل للمنطقة، التي ينبغي التعامل معها كساحة ذات أبعاد استراتيجية، وسياسية، واقتصادية، تقتضي مشاركة فعَّالة عسكريًا، ودبلوماسيًا.

على صعيد متصل، يجسد إنضمام بريطانيا إلى أوكوس؛ حرصها على بقاء النظام الدولي القائم بزعامة الولايات المتحدة، وسعيها إلى مواجهة الاشكاليات الأمنية الناشئة بمعية حلفاء موثوقين، ويُفهم ذلك بعدسة الواقعية الدفاعية؛ أنَّ الشراكات أدوات فعَّالة لدرء المخاطر، وردع التهديدات المشتركة. ومن ثم فإنَّ وجود بريطانيا ضمن أوكوس، يُعَد إستجابة طبيعية للتغييرات الاستراتيجية، في ميزان القوى في منطقة الهندو-باسيفيك. وفي هذا السياق، فإنَّ البعد العسكري- التكنولوجي أحد الدوافع الجوهرية لبريطانيا، فعملية نقل تكنولوجيا الغواصات ذات الدفع النووي (SSN-AUKUS) إلى أستراليا، يعزز قدرات الردع البحري في مواجهة نشاط الصين، في الممرات، والمسالك البحرية الحيوية، كمضيق ملقا، وفي بحر الصين الجنوبي([٣٠]). وهو ما يرهق قدرة الصين في فرض النفوذ الإقليمي، عبر استراتيجية الحرمان (Anti-Access/Area Denial). زد على ذلك، إنَّ تعاون بريطانيا مع الولايات المتحدة، واستراليا، في إطار أوكوس، يتعدى الجانب الدفاعي التقليدي، نحو تحسين الكفاءة الهجومية في الفضاء السيبراني، وأنظمة الذكاء الاصطناعي، من أجل ضمان أفضلية نوعية، في مقابل ما تطرحه الصين من تحديات غير متماثلة[(٣١)]. وعلى الصعيد الاستراتيجي أيضًا، تدعم أوكوس التحالفات الأطلسية بمنطقة الهندو-باسيفيك، ما يعزز بالوقت نفسه من دور بريطانيا، كوسيط بين القوة الناشئة (استراليا)، والقوى الأطلسية التقليدية، وهذا بدوره يزيد من وزن بريطانيا التفاوضي، ضمن المعادلة الدولية[(٣٢)]. فضلًا عن ذلك، توفر أوكوس أمام بريطانيا فرصة تقليص حجم الفجوات التكنولوجية في سباق التسلح القائم، فعن طريق شراكتها مع الولايات المتحدة، يتحقق لبريطانيا تطوير بنيتها البحثية في ميادين حيوية، مثل: أنظمة الاستشعار الكمي، والطاقة النووية المتقدمة، كونهما عنصرين حاسمين في تأمين الردع الاستراتيجي، والحفاظ عليه[(٣٣)]. وفي هذا الصدد، تؤكد التقارير الاستراتيجية البريطانية، أنَّ الاعتماد التكنولوجي المتبادل ضمن شراكة أوكوس، يقلل من مخاطر الارتهان للشركات الصينية في سلاسل التوريد الحساسة، خصوصاً في ظل تصاعد الصراعات الاقتصادية، والتجارية[(٣٤)].

---

(٣٠) Rory Medcalf, Indo-Pacific Empire: China, America and the Contest for the World's Pivotal Region (Manchester: Manchester University Press, 2022), p.112.

(٣١)U.S.-China Economic and Security Review Commission, Annual Report to Congress (Washington, DC: Government Publishing Office, 2022),p.189.

(٣٢)John Hemmings, "AUKUS and the Anglosphere Rebalance," The National Interest, no. 45 (June 2021): 64–71.

(٣٣)Alexandra Brzozowski, "UK's Defence Industrial Strategy in the AUKUS Era," European Security Review, March 2023, 12.

(٣٤)UK Defence Journal, Strategic Implications of AUKUS for British Defence Policy (London: UK Defence Publications, 2022).

ثالثاً- الادراك الاسترالي لشراكة أوكوس

تتبنى أستراليا رؤية استراتيجية تَعُدُّ شراكة «أوكوس» فرصة تاريخية، لتعزيز مكانتها كقوة بحرية، وتكنولوجية، متقدمة، عن طريق الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة، وبريطانيا. وترى استراليا في شراكة أوكوس، تحولًا عن أُطر التعاون الدفاعي التقليدي غير النووي، فقدّمت هواجسها الأمنية الوجودية على احتمال التوتر الدبلوماسي مع الصين، وهو منطق يتطابق مع تأكيد الواقعية الهجومية، على ضرورة التحرر من التبعية، والاعتماد على الذات([٣٥]). وعند فحص قرارات النخب القيادية في استراليا، يُلاحظ أنَّ الانضمام إلى شراكة أوكوس، ليس مجرد خيار محسوب لرفع القدرات العسكرية، بل كان معززًا بتصورات استراتيجية أرحب، ترتبط بمستقبل الأمن القومي الاسترالي، فهذه النخب كانت مدركة لما يشهده النظام الدولي من تحولات، ربما تؤثر في مكانة استراليا الإقليمية، الأمر الذي تطلب البحث عن اجراءات أمنية جديدة، توفر استقراراً أكبر في خضم هذه التحولات[(٣٦)]، وأبرزها تنامي قدرات الصين العسكرية، وتأكيد طموحاتها في بحر الصين الجنوبي، ما أثار الهواجس الأمنية لدى جيرانها، ومنهم استراليا. لذا يمكن عَدّ أوكوس إستجابة لهذا التهديد الأمني المتوقع، وصورة من صور معضلة الأمن، التي تُعد مفهومًا أساسيًا في المنطق الواقعي. فمعضلة الأمن هذه، تشير إلى أنَّ الترتيبات الاستراتيجية التي تقوم بها دولة ما – وهنا الصين- قد يخلق لدى الآخرين، ومنهم استراليا، شعورًا بعدم الأمان، فيدفعها ذلك إلى القيام بما تراه ضروريًا من تدابير مضادة. وهكذا تحولت استراليا من خيار الدفاع التقليدي، إلى اعتناق استراتيجية الإنكار/المنع (denial strategy)، التي غرضها حرمان العدو من انجاز أهدافه العسكرية، من دون الحاجة إلى احتكاك مباشر[(٣٧)]. هذا التغير يعكس إدراكًا واقعيًا لهشاشة الوضع الجيواستراتيجي الاسترالي، فمنذ عقود كانت استراليا تحت مظلة الحماية الأمريكية، لكنَّها تشكو اليوم مما تَعُدّه إستفزازات صينية، وتحديات ذات طبيعة عسكرية، وتجارية[(٣٨)].

إنَّ عضوية أُستراليا في شراكة أوكوس لاتقتصر على الأبعاد العسكرية، بل تتعداها إلى الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، فعلى الصعيد الاقتصادي:

١- سيوفر برنامج الغواصات المرتبط بأوكوس- وتكلفته (٣٩٨) مليار دولار- أكثر من (٢٠) ألف وظيفة مباشرة، وغير مباشرة، في القطاعات الاسترالية ذات الصلة بحلول عام (٢٠٤٠)، وسيخلق سوقًا دفاعية مصغّرة داخله، مما يوفر فرصًا اقتصادية كبيرة لشركات التكنولوجيا الدفاعية[(٣٩)].

---

(٣٥)Australian Department of Defence, National Defence Strategy (Canberra: Commonwealth of Australia, 2023),p.12

(٣٦)ASPI (Australian Strategic Policy Institute), AUKUS and the Indo-Pacific: Regional Perceptions and Response, 2022

(٣٧)Andrew Dowse, "Australia's Defense Strategy," Journal of Indo-Pacific Affairs (September–October 2024),p.5

(٣٨) Laurie Chen and Greg Torode, "China Says Tasman Sea Navy Firing Drills 'in Line' with International Law," Reuters, February 27, 2025.

(٣٩)Valerie Insinna, "AUKUS Nuke Sub Buys Will 'Fundamentally Transform' Australia: $368 Billion, 20,000 Jobs over 20 Years," Breaking Defense, March 14, 2023, https://breakingdefense.com/2023/03/aukus-nuke-sub-buys-will-fundamentally-transform-australia-368-billion-20000-jobs-over-20-years/.

٢- منذ (١) أيلول (٢٠٢٤)، تمّ السماح لأكثر من (٢١٠) شركات أسترالية، بتصدير السلع العسكرية، أو ذات الاستخدام المزدوج، إلى بريطانيا، والولايات المتحدة، من غير الحاجة إلى تراخيص تصدير، وقد تجاوزت قيمة هذه الصادرات (٢٥) مليون دولار في أقل من ستة أشهر[٤٠].

٣- ضمن إطار الركيزة الثانية لأوكوس، تستثمر جامعات مجموعة "Group of Eight" الأسترالية، (٧٠) مليون دولار سنويًا في أبحاث الدفاع، بما يشكّل (٤٤٪) من إجمالي استثمارات الجامعات في هذا المجال[٤١].

أمَّا أبرز الأبعاد السياسية فهي؛ ترسيخ التحالفات الانكلوسكسونية، ومواجهة الصين سياسيًا، واستراتيجيًا[٤٢]، وتوطيد مكانة استراليا الدولية، والإقليمية، فاستراليا تُعَدّ من القوى الأساسية في منطقة الهندو-باسيفيك، ووجودها في الشراكة المذكورة يدعم قوتها الرادعة، نتيجة ما توفره الولايات المتحدة، وبريطانيا، من تكنولوجيا عسكرية متقدمة، وخطط استراتيجية للدفاع عن مصالحها القومية[٤٣]. فالمزايا التي توفرها الغواصات النووية، لاسيَّما قدرتها على قطع مسافات طويلة، والعمل في أعماق أكبر مقارنة بما هو تقليدي من الغواصات، تُمكّن كانبيرا من استعراض القوة، والقيام بمهمات في منطقة الهندو-باسيفيك، ما يعزز من قدراتها الرادعة. كما أنَّ إمكانية العمل بفعَّالية، ضمن المسطحات المائية المتنازع عليها، تعكس تحولاً استراتيجيًا على صعيد الموقف الدفاعي لاستراليا، الأمر الذي يتيح لها إمكانية التفاهم العميق مع الطواقم البريطانية، والأمريكية، فيما هو محتمل من صراعات[٤٤]. ويُشدِّد الواقعيون على ضرورة توافر مثل هذه الامكانات العسكرية، من أجل ضمان الأمن القومي، فالدول القادرة على تهيئة مستلزمات الدفاع عن نفسها بفاعلية، قادرة أيضًا على أن تردع وقوع العدوان من الخصوم[٤٥]. فضلًا عن ذلك يجسد أوكوس – في الحالة الاسترالية– المفهوم الواقعي، الذي يتجلى في «إرساء التوازن عبر اللحاق بالركب». وبينما يؤكد الواقعيون على التوازن، كخيار استراتيجي تفضله الدول الضعيفة، وربما المتوسطة، فقد تلحق هذه بغيرها من القوى الكبرى، للوصول إلى الموارد، أو لضمان الأمن، وهكذا فعلت استراليا عندما اختارت اللحاق بركب الولايات المتحدة، وبريطانيا، عبر شراكة أوكوس.

---

(٤٠)Australian Government, Minister for Defence Industry, "Australian Defence Industry Reaping Benefits of AUKUS Trade Reforms," minister.defence.gov.au, February 10, 2025, https://www.minister.defence.gov.au/media-releases/2025-02-10/australian-defence-industry-reaping-benefits-aukus-trade-reforms.

(٤١)Michael Evans, and Rob Clark. "The University Sector's Value Proposition for AUKUS." United States Studies Centre (USSC), April 2024, https://www.ussc.edu.au/the-university-sectors-value-proposition-for-aukus.

(٤٢)Michael J. Mazarr et al., Stabilizing Great-Power Rivalry: Managing Competition with China and Russia (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022),p.18.

(٤٣)Colin S. Gray, Modern Strategy (Oxford: Oxford University Press, 1999).p.91-120..

(٤٤)M. Klein, "AUKUS and Its Strategic Implications," International Relations of the Asia-Pacific 21, no. 3 (2021),p.45.

(٤٥)Kenneth N Waltz ,op.cit,p.121.

المطلب الثالث: شراكة أوكوس كأداة للتوازن الاستراتيجي في منطقة الهندو-باسيفيك

يُمثّل التوازن الاستراتيجي في منطقة الهندو-باسيفيك، حالة ديناميكية تجسد العلاقات التفاعلية بين القوى الكبرى، فالتحالفات، والشراكات الأمنية-الدفاعية، التي نسجتها الولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية، واليابان، والفلبين، ونيوزيلاندا، واستراليا، أدت إلى هيمنتها ولعقود مضت على المنطقة. إزاء ذلك، فقد شهدت البيئة الدولية، لاسيَّما في العقود الأخيرة، تحولات كبيرة أهمها: صعود الصين العسكري المتواصل ضمن خطة طموحة، لبناء قوة بمعايير عالمية، وذلك بحلول عام (٢٠٤٩)، وما يمثله من تحول واسع في ميزان القوى.

في هذا السياق، تُجسّد شراكة أوكوس، آلية واقعية واستراتيجية متعددة الأوجه، لإدارة التوازن الاستراتيجي في منطقة الهندو-باسيفيك، ويعتمد أطرافها آلية توازن ترتكز على مفهوم (الردع بالحرمان Denial Deterrence)[٤٦]. إذ يُعاد تنظيم ديناميكيات القوة، في إطار محاولة إحتواء التوسع الاقتصادي، والنشاط العسكري الصيني. فمنذ نحو عقدين ونيف،عقدت الولايات المتحدة شبكة تحالفات، وشراكات، لضمان تكريس هيمنتها البحرية، معززة ذلك بقدرات الأسطول السابع، للتحكم بطرق الملاحة عالية النشاط، لكن تحديث الصين لقدراتها العسكرية، لاسيَّما في ميدان منع الوصول/ حرمان المنطقة، أو ما يدعى(AD/A٢)، وتوسيع الانتشار في بحر الصين الجنوبي، عن طريق بناء جزر إصطناعية ذات تجهيزات عسكرية، حجّم التفوق التقليدي الأمريكي. إذ حقق الأسطول الصيني بحلول عام (٢٠٢٣)، تفوقًا كميًا بواقع (٣٠٠) سفينة، في مقابل (٢٩٦) للولايات المتحدة، كما زادت الصين من عدد غواصاتها إلى (٦٦) غواصة عام (٢٠٢٣)، بعد أن كانت (٥٢) غواصة في (٢٠١٥)[٤٧]. أمَّا على صعيد الانفاق الدفاعي، فقد ارتفع بنسبة (٥،٧٪) سنويًا ضمن المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، ليبلغ (٢٥٢) مليار دولار، وذلك مقارنة بـ(٧٣٨) مليار لصالح الولايات المتحدة[٤٨].

في هذا السياق، يمكن تفسير آلية أوكوس، عن طريق منظور الواقعية الكلاسيكية، والجديدة. إذ تؤكد الواقعية الكلاسيكية (Classical Realism) على عنصرين أساسيين، يتحكمان بسلوك الدول؛ هما: السعي إلى القوة، والمصلحة الذاتية, وأنَّ هذه المصلحة/المصالح تتحقق غالبًا عن طريق القوة، حيث تطمح كل دولة إلى محاولة تعزيز مكانتها في التصدي للتهديدات المحتملة[٤٩]. وأنَّ توازن القوى يُعَدّ قانونًا طبيعيًا في إطار السياسة الدولية، فمن أجل بقائها تسعى الدول إلى تحقيق التوازن العسكري. وعليه، تمثل شراكة أوكوس جهدًا محسوبًا، يهدف إلى موازنة نفوذ الصين المتصاعد، وآثاره في توازن القوة الإقليمي. كما تجسد الشراكة محاولة متقدمة لضبط ميزان القوى، وإعادة تشكيله، عبر تعزيز أطرافها لقدراتهم العسكرية، والتكنولوجة. وتتفاعل هذه الديناميكية مع نظريات الواقعية الجديدة؛ نظرية توازن التهديد (ستيفن والت)، ونظرية الواقعية الهجومية ((Realism Offensive (ميرشايمر). فالصين

---

(٤٦)Elbridge A. Colby, The Strategy of Denial: American Defense in an Age of Great Power Conflict (New Haven, CT: Yale University Press, 2021) ,p.147.

(٤٧)The International Institute for Strategic Studies (IISS), Military Balance 2023, 32–35.

(٤٨)SIPRI, SIPRI Yearbook 2021: Armaments, Disarmament and International Security (Stockholm: SIPRI, 2021),p. 45.

(٤٩)Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (New York: Alfred A. Knopf, 1948),P.5.

من وجهة نظر الولايات المتحدة، وبريطانيا، واستراليا، قوة تنقيحية - تسعى إلى تغيير النظام الدولي القائم - وتشكل تحدياً للوضع الراهن، بسبب مطالبها بضم تايوان أو عسكرة بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي يتطلب إقامة تشكيل دفاعي لموازنة هذا التهديد. وبحسب ستيفن والت لا تتجه الدول إلى موازنة القوى فحسب، بل تتجه ايضا إلى موازنة التهديدات، إذ تسعى إلى خلق تحالفات أمنية، لمواجهة التهديدات، والمخاطر المحتملة((٥٠)). لذلك فإنَّ هدف أوكوس يتجاوز تعزيز القوة العسكرية لأعضائه، إلى محاولة خلق بيئة ردعية، تمنع تغيير ملامح النظام الإقليمي، بطرق لاتنسجم مع مصالحهم الاستراتيجية((٥١)).

ومن جهة أخرى، يجسد سعي الولايات المتحدة، واستراليا، لتعظيم قوتهما النسبية منطق الواقعية الهجومية، ومبدئها القائم على ضرورة تحقيق الهيمنة الإقليمية في نظام فوضوي، فوفقًا للواقعية الهجومية (Offensive Realism) لميرشايمر، تجتهد الدول في رفع مستوى قوتها النسبية، من أجل ضمان بقائها في بيئة دولية فوضوية، تفتقد إلى سلطة مركزية تضمن الاستقرار، والأمن.

وبما أنَّ الصين الشعبية كقوة صاعدة تباشر ضغوطًا جيوسياسية، عن طريق قدراتها العسكرية المتعاظمة، كـ(اسطولها البحري الكبير)، ومشروعاتها الاقتصادية الرائدة (مبادرة الحزام، والطريق)، مما يثير هواجس الدول القائمة، كـ(أميركا، وأستراليا)، وخشيتها على مصالحها. هنا تظهر شراكة أوكوس بمنزلة رد فعل مباشر، يهدف إلى استعادة التوازن، عن طريق العمل على تعزيز القدرات العسكرية التكنولوجية، وهو ما يُشار إليه في التحليلات الواقعية بـ الموازنة الصلبة (Hard Balancing)، بمعنى اللجوء إلى التكتلات العسكرية ضد القوة المهيمنة((٥٢)).

إزاء ذلك، يبرز دور قاعدة داروين العسكرية الأسترالية، التي يوجد فيها نحو (٢٥٠٠) جندي من الولايات المتحدة, كمنصة لعمليات الغواصات النووية، ضمن جهود حثيثة لمعادلة الاستثمارات الصينية في المرافىء الساحلية، مثل هامبانتوتا السريلانكية ضمن استراتيجية بكين المعروفة بـ «عقد اللؤلؤ»((٥٣)). على صعيد آخر، يعكس تعزيز القدرات العسكرية البحرية الأسترالية، توجهًا لزيادة نطاق عمليات للردع الاستراتيجي البحري، وهو ما يتوافق مع تحليل النظرية الواقعية الدفاعية (Defensive Real-ism) ، لتشكيل التحالفات، والشراكات الأمنية، وتطورها، في ظل نظام دولي فوضوي((٥٤)). فعملية انتقال التكنولوجيا النووية، عبر غواصات (Virginia-class) ذات المرونة، والمدى غير المحدود، إلى استراليا - يجسد المنظور المادي للواقعية – ترفع قدرات الغرب في مواجهة تفوق الصين الكمي، وردعه، فهذه الغواصات توفر القدرة على مراقبة الممرات الملاحية الاستراتيجية، كمضيق ملقا، ومضيق تايوان، لفترات قد تصل إلى سنة ونصف، من دون الحاجة إلى إعادة تموين، مقارنةً بمُدَدٍ قليلة تقدر بأسابيع للغواصات التقليدية. وبحسب تحليلات مؤسسة راند (٢٠٢٣)، فإنَّ نشر هذه الغواصات يضاعف

---

(٥٠)Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca: Cornell University Press, 1987),P.125.

(٥١)Brent Sadler, AUKUS: U.S. Navy Nuclear-Powered Forward Presence Key to Australian Nuclear Submarine and China Deterrence (Washington, DC: Heritage Foundation, 2021),p.7.

(٥٢)John Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: W.W. Norton & Company, 2001), 138–139.

(٥٣)David Brewster, "Beyond the 'String of Pearls': Is There Really a Sino-Indian Security Dilemma in the Indian Ocean?" Journal of the Indian Ocean Region 10, no. 2 (2014),p.133–149.

(٥٤)Kenneth N Waltz 1979,op cit,p.130.

التكلفة الاستراتيجية بنحو (٤٠٪)، لأي نشاط عسكري صيني، الأمر الذي يعيد تعريف معادلة توازن الردع، لتكون في صالح الغرب[٥٥]، وإنَّ الحفاظ على التميز النوعي في الأنظمة الإلكترونية، والتكنولوجيا الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والأنظمة التي تتجاوز سرعة الصوت، يُعَدّ ضروريًا لموازنة التفوق الكمي للصين. بل ويُعَد معززًا للقوة «لردع القسر ورفض العدوان» في المنطقة، وفقًا لما جاء في التقييم الاستراتيجي الدفاعي الاسترالي لعام (٢٠٢٣)[٥٦]. من منظور الواقعية الدفاعية أيضًا، تسعى شراكة أوكوس إلى ضبط التوازن، مع تجنب التصعيد المفتوح، عن طريق التركيز في الردع البحري، عبر الانكار أو ما يسمى؛ تقنيات إنكار البحر (Sea Denial)، وهو مفهوم عسكري يشير إلى اجراءات تحجيم حرية العدو البحرية، التي تعرقل خططه الاستراتيجية، لذلك فإنَّ توزيع الغواصات النووية على مسارح أو مناطق متباعدة، بدلًا من تموضع القوات الثابت، تحقق مرونة في الردع، وفي الوقت نفسه ترفع من التكاليف، مع الحيلولة دون استفزاز الخصم باتجاه الصدام المباشر[٥٧]. لكن المآزق الجيوسياسية تبقى قائمة؛ فقد تسرع الصين برامجها البحرية، كرد فعل على تعزيز القدرات النووية، كما أنَّ برنامج الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الصين، وأستراليا، (مثل التجارة بين البلدين البالغة نحو (٢٦٧) مليار دولار في السنة)[٥٨]، يعيد التذكير بحدود الفصل بين المصالح المادية، والتنافس الاستراتيجي. وهكذا تجسد شراكة أوكوس ملامح التوازن الهش، كما تعكسه أدبيات الواقعية البنيوية؛ نظام يقوم على تنظيم صراع القوى، عن طريق تركيبة شبكية معقدة من الأدوات الاقتصادية، والعسكرية، لغرض الحفاظ على ديمومة الهيمنة الغربية، التي تشهد تراجعًا تدريجيًا أمام صعود القوة الصينية.

وفي كل الأحوال، وإنطلاقًا من المنظور الواقعي على إختلاف أشكاله، تُعَدّ شراكة أوكوس أداة استراتيجية، لتوطيد توازن القوى في منطقة الهندو- باسيفيك، سواء تمَّ ادراكها كإستجابة لدواعي المصلحة الوطنية، أو كتحرك هجومي ضد تهديد متفاقم، أو تعديل بنية النظام العالمي، أو كتحالف دفاعي لحفظ الأمن، ومن ثمَّ يجسد أوكوس تحركًا إستراتيجيًا غرضه موازنة النفوذ، بما يخدم مصالح أطرافه، في منطقة تشهد ديناميات جيوسياسية بوتيرة متسارعة.

المطلب الرابع: مستقبل شراكة أوكوس: التحديات والفرص

تواجه شراكة أوكوس مستقبلاً محفوفًا بالتحديات، على الصعيدين الداخلي، والإقليمي، مع توافر فرص استراتيجية في حال نجاح إدارة الامكانات المحدودة.

أولا- التحديات: تواجه الشراكات، والتحالفات الأمنية، العديد من الصعوبات، والتحديات، التي قد تُهدد قدرتها، وفعاليتها، في إنجاز أهدافها المعلنة. وتقبع هذه التحديات داخل بيئة الشراكات أو خارجها، وهي في تطور مستمر، وبأشكال مختلفة، في ظل البيئة الأمنية، والجيوسياسية المتغيرة. وعلى الرغم من مزايا الشراكات الأمنية-الدفاعية، بما في ذلك تقاسم التكاليف، وتعزيز القدرات الدفاعية، وتوفير الدعم في حالة الصراع، غير أنَّها ليست بمنأى عن التحديات، والانتقادات، العديدة.

(٥٥)RAND Corporation, Enhancing U.S.-Allied Cooperation in the Indo-Pacific, 2023,p.78.

(٥٦)Australian Department of Defence 2023,op.cit,p.23.

(٥٧)Robert Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1978).,p.204.

(٥٨)Australian Bureau of Statistics, "International Trade in Goods and Services, Australia," January 2023.

من المنظور الواقعي، الذي يركز في توازن القوى في النظام الدولي[٥٩]، تعكس التحديات الداخلية تناقضًا بين المصالح الوطنية للدول الأعضاء، والالتزامات الاستراتيجية ذات الأجل الطويل. ففيما يتعلق بأستراليا، تواجه الحكومة على الصعيد الداخلي، معارضة من قوى مجتمعية، وسياسية، تتوجس من تداعيات التعاون، والتنسيق العسكري الوثيق، مع بريطانيا، والولايات المتحدةن، على مستقبل العلاقات مع الصين، وهي الشريك التجاري الأكبر لأستراليا[٦٠]، كما تواجه مقاومة بخصوص المخاطر البيئية المحتملة، عن مشروع الغواصات النووية، وهنا تتقاطع الأولوية الواقعية المتجسدة في رفع جاهزية الردع، مع الاعتبارات الاقتصادية ذات المدى القصير، مما يهدد معادلة التوازن الحرج بين الرخاء، والأمن. وربما يبدو الأمر أكثر قتامة، في حال استطاعت الأحزاب الشعبوية، الصعود في دول أوكوس الثلاث، لأنَّه سيعيد طرح تساؤلات حول، مدى مصداقية الالتزام بالشراكات ذات الآجال الطويلة. ففي أستراليا، قد تعيد نخبة سياسية محافظة، عند توليها الحكم في المستقبل، تقييم حجم التكاليف السياسية لمثل هذه الشراكات، لاسيَّما إذا تفاقمت حدة الخسائر التجارية مع بكين[٦١]. هذا التفاعل المركب بين العوامل الخارجية، والعوامل الداخلية، يعكس قصور المنظورات الواقعية التقليدية، في تفسير حجم التأثير الذي تمارسه الفواعل غير التقليدية، في صنع القرار الاستراتيجي[٦٢]، فقدرة أوكوس على الثبات أمام ضغط التحديات الداخلية، يبقى مرهونًا بمدى توافقها، وإنسجامها، مع المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة، وبريطانيا، واستراليا، والتي تعلو-وفقا للواقعية التقليدية،-على الاعتبارات الداخلية محدودة الأفق[٦٣]. ففي أستراليا، هنالك هواجس اقتصادية، وبيئية، تهدد بتلكؤ مشروع الغواصات النووية، غير أنَّ تصاعد التهديدات الأمنية الصينية في بحر الصين الجنوبي، تضطر الحكومة نحو أسبقية تعزيز الردع، ولو اقتضى ذلك حصول توتر آني في العلاقات الاقتصادية[٦٤]. هذا التناقض يكشف عن إشكالية جوهرية في النظرية الواقعية؛ التخلي عن المكاسب النسبية (الرفاه الاقتصادي)، لضمان الاستقرار، والبقاء الاستراتيجي[٦٥]، بمعنى تقديم الأولويات على المنافع، والأرباح.

أمَّا بريطانيا، فتتعرض لتأثيرات داخلية بخصوص جدوى الاستثمار، في شراكة تبتعد عن أسبقياتها الأوربية التقليدية، لاسيَّما في ظلّ الصعوبات الاقتصادية الناشئة ما بعد بريكست[٦٦]، ومتطلبات تحديث الجيش التقليدي، بعد تداعيات الحرب الأوكرانية[٦٧]، في حين تواجه الولايات المتحدة هي

(٥٩)Kenneth N Waltz 1979,op.cit.p. 117- 128.

(٦٠)Waning Sun, "Australia's Leading Strategic Realist Is Critical of AUKUS and Our Foreign Policy. Why?" University of Technology Sydney News, January 28, 2025.

(٦١)Nick Bisley, "The Quad: Less than the Sum of Its Parts?" ISEAS Perspective, no. 63 (13 July 2023), https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2023-63-the-quad-less-than-the-sum-of-its-parts-by-nick-bisley/.

(٦٢)Tarak Barkawi, "The Postcolonial Moment in Security Studies," Review of International Studies, 2006, https://www.files.ethz.ch/isn/123383/2006_The_Postcolonial_Moment_in_Security_Studies.pdf.

(٦٣) Hans Morgenthau 1948,op.cit,p.5.

(٦٤)Hugh White, The China Paradox: At the Edge of Conflict (Sydney: Quarterly Essay, 2023).

(٦٥)Kenneth N waltz 1979,op.cit,p.134.

(٦٦)Claire Mills, A Guide to British Defence Reviews, UK Parliament Research Briefing, 24 July 2024,p.54.

(٦٧)Chris Cotton et al., "Force Projection: How We Will Fight in the Future," The British Army Review, no. 185 (Autumn 2023),p.11-15.

الأخرى، تقلبات سياسية بين الإدارات الجمهورية، والديموقراطية، ربما تؤثر في استمرارية التزامها بدعم أوكوس، لاسيَّما في حال اعتماد إدارة جديدة، سياسات تخفض من الالتزامات الدفاعية الخارجية، بسبب أزمات الديون العامة[٦٨]. وقد ظهرت بوادر ذلك في ظلّ إدارة الرئيس ترامب الثانية. هذا التذبذب يقدح في مصداقية التزام واشنطن، وهو عنصر رئيس (المصداقية) في نظرية الردع الكلاسيكية[٦٩].

إنَّ التحديات لا تقتصر على الجانب السياسي، بل تطال فجوة الأولويات الأمنية بين الدول الثلاث، فهذه الأولويات تُعَدّ إنعكاسًا للتباينات الجيوستراتيجية في ادراك التهديد. ففي حين تركز استراليا على خطر التهديدات البحرية القابعة في محيطها الإقليمي[٧٠]، فإنَّ تحقيق الهيمنة التكنولوجية، وحمى المنافسة مع الصين، في المجالات الفضائية، والسيبرانية، تتصدر اهتمامات واشنطن[٧١]. هذا التباين قد يقلل من حيوية التنسيق الاستراتيجي، بين أعضاء أوكوس، لاسيَّما إذا تعرقلت أنشطة التسلح المشتركة، أو حصول تأخر في جدولتها الزمنية، مثل برنامج الغواصات النووية الذي يستلزم استثمارات ضخمة من استراليا، بنحو (١٧١) مليار دولار استرالي، لتأهيل ملاكات بشرية كفوءة، ولتشييد بنية تحتية نووية، مع مهلة زمنية تمتد إلى (٢٠٤٠) لتسلمها أول غواصة[٧٢]. وهذا هدف قد يبدو طموحًا، لاسيَّما في ظلّ الاعتماد على تكنولوجيات بريطانية، وأمريكية، لاتزال في طور النضوج، ولم تدخل بعد مرحلة الإنتاج الضخم.

تتزايد التحديات بسبب العوائق التقنية، واللوجستية؛ فالهوة التكنولوجية بين أستراليا، وشريكتيها، وعدم التطابق التشغيلي بين أنظمة السيطرة، والقيادة (C٤ISR)، ومشكلات تأهيل الموانىء لاستقبال الغواصات، واستيعابها، من شأنها إضعاف الاستعدادات العسكرية لأوكوس. أضف إلى ذلك، إنَّ الاعتماد الكبير على سلاسل الامداد الصينية، للعناصر النادرة الحيوية للصناعات الدفاعية، قد يعرض أوكوس لمخاطر الأزمات الجيوسياسية[٧٣].

على الصعيد الإقليمي، ترى الصين شراكة أوكوس (AUKUS)، تهديدًا مباشرًا لتوازن القوى في منطقة الهندو-باسيفيك، وعدّتها مثالًا على «عقلية الحرب الباردة»، التي تسعى واشنطن إلى إحيائها، عبر عسكرة المنطقة، وإقصاء الصين من معادلات الأمن الإقليمي. وقد صرّحت وزارة الخارجية الصينية في (٢٠٢٣)، بأنَّ شراكة أوكوس»، ستؤدي إلى سباق تسلح خطير في الإقليم، وتعرّض نظام عدم الانتشار النووي للخطر»[٧٤]. وبالفعل، فقد أدى الإعلان عن تلك الشراكة، إلى تسريع عجلة سباق التسلح في منطقة المحيط الهادي، والهندي، إذ تشير التقديرات إلى تصاعد واردات الأسلحة، بنحو (٢٠٪) منذ (٢٠٢١)

(٦٨)GAO, Defense Budget Overview: United States Department of Defense Fiscal Year 2025 Budget Request Revised, April 4, 2024, 1–4, https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/FY2025/FY2025_Budget_Request_Overview_Book.pdf.

(٦٩)Thomas Schelling, Arms and Influence (New Haven: Yale University Press, 1966),P.35-36.

(٧٠)Australian Defence Strategy 2023,Op.cit .

(٧١)U.S. Department of Defense, 2022 ,op.cit,p.6.

(٧٢)Allan Behm, "Australia's Future Submarines," Australia Institute, Canberra, 2022,,p.18.

(٧٣)Thuy Nguyen Ruby, "China's Rare Earth Supply Chain: Illegal Production and Response to New Cerium Demand," The Journal of the Minerals, Metals & Materials Society, 2016, https://www.researchgate.net/publication/299498914.

(٧٤)Ministry of Foreign Affairs of the PRC, Statement on AUKUS Agreement, March 14, 2023.

[٧٥]، مع قيام دول مثل اليابان، والهند، بتعزيز ترسانتها البحرية كرد على التصعيد الأمريكي الصيني. بل إنَّ إحتمال مشاركة اليابان في بعض مكونات برنامج الركيزة الثانية[٧٦]، يثير تساؤلات بخصوص إمكانية تحول شراكة أوكوس إلى ناتو آسيوي، ما قد يدفع باتجاه خلق تحالفات جديدة مضادة، تحت قيادة روسيا، والصين. وتشير وزارة الدفاع الأمريكية إلى أنَّ بكين، قد تعزز قدراتها النووية بحجم كبير، ففي تقرير صدر عن البنتاغون عام (٢٠٢٢)، توقع أن تصل ترسانة الصين إلى (١٥٠٠) رأس نووي حربي، مع حلول عام (٢٠٣٥)[٧٧]. كما تستغل بكين التوقيع على شراكة أوكوس، ذريعة لتكريس وجودها العسكري، وتعزيزه، في بحر الصين الجنوبي، وذلك باللجوء إلى تأويلات موسعة، لاتفاقية قانون البحار (UNCLOS)[٧٨]. في حين تركز في تحالفاتها مع كوريا الشمالية، وروسيا الاتحادية، عبر تدريبات، ومناورات، عسكرية مشتركة.

على صعيد آخر، يتجلى إنقسام واضح في إطار منظمة آسيان، فبينما ترى فيتنام، وسنغافورة، في شراكة أوكوس وسيلة لتعزيز الردع، فإنَّ إندونيسيا، وماليزيا، تعبران عن مخاوفهما من أن تؤدي هذه الشراكة، إلى عسكرة المنطقة، وإضعاف سياسات الحياد التي تتبناها الآسيان[٧٩].

ثانيًا- الفرص: على الرغم من التحديات آنفة الذكر، تبرز فرص وإن كانت محدودة لزيادة فاعلية شراكة أوكوس. فعن طريق ما يدعى بنموذج «التخصص الاستراتيجي» (التركيز على مجال معين ضمن استراتيجية أوسع)، يمكن تقسيم المهام بين أعضاء أوكوس، عملًا بمبدأ الميزة النسبية الذي تسّوق له النظرية الواقعية[٨٠]. فتركز الولايات المتحدة على تحسين التكنولوجيا المتقدمة، وانتفاع استراليا من الخبرات البريطانية، في تنظيم المشروعات النووية، وإدارتها، يتماشى مع المنطق الواقعي الذي يرى في الشراكات الأمنية، أدوات تكتيكية لبلوغ سقف المصالح الوطنية، وليس فقط تعهد مستقر بين الدول. كما أنَّ توسيع شراكة أوكوس لتستوعب دولًا أخرى، كالهند، واليابان، يعظم قدرته على الردع، شرط التحسب للاعتبارات الإقليمية الحساسة، تجاه محاولات الهيمنة الغربية[٨١]. في هذا الإطار، يكون دمج المصالح الإقليمية، وسيلة ضرورية لزيادة مصداقية أوكوس، لاسيَّما في حال توظيفه كآلية لتعزيز جهود التعاون الأمني، متجاوزة فكرة المعادلة الأمنية المغلقة، التي تعبر عن المصالح الغربية فقط.

ووفقًا للمنظور الواقعي، فإنَّ التحالفات، والشراكات الأمنية، التي تخفق في التكيف مع التفاعلات الإقليمية، تكون معرضة للانهيار بشكل أكبر، أو قد تفقد فاعليتها، ودورها، على المدى الطويل. وفي هذا

(٧٥)SIPRI, Trends in International Arms Transfers, 2022, SIPRI Yearbook, 2023.

(٧٦)Max Blenkin, "Japan Cleared to Join AUKUS Alliance," Australian Defence Magazine, April 11, 2024.

(٧٧)U.S. Department of State, Report on Deterrence in a World of Nuclear Multipolarity (Washington, DC: October 31, 2023),P.1.

(٧٨)Hwon Lee, "The Legality of Militarization of the South China Sea and Its Legal Implications," KMI International Journal of Maritime Affairs and Fisheries 15, no. 1 (June 2023),P.4.

(٧٩)Mingjiang Li, "ASEAN's Responses to AUKUS: Implications for Strategic Realignments in the Indo-Pacific," China International Strategy Review, November 2022, 5, https://www.researchgate.net/publication/365782507.

(٨٠)Mearsheimer 2001,op.cit,p.42-44.

(٨١)Harsh V. Pant, "India's Role in the Indo-Pacific Security Architecture," ORF Occasional Paper, no. 372 (2023).

السياق، يشير والتز[٨٢]، إلى ديمومة الشراكات الأمنية، في حال تماشي المصالح القومية للأعضاء، مع التركيبة الاستراتيجية الإقليمية، وهو ما يستلزم من أوكوس إدارة كفوءة للتحديات، سواء الخارجية منها أو الداخلية. وتؤكد بعض الأدبيات الصادرة عن مؤسسات معروفة[٨٣]، أنَّ نجاح أوكوس مرهون بتقديم نفسه كعامل إستقرار، وليس كمنصة لاستفزاز الصين، الأمر الذي يتطلب نبرة دبلوماسية أكثر توازنًا، فضلًا عن أدوات حوكمة مشتركة، تعمّق الثقة بين أطرافه، وبقية الفواعل الإقليميين. وتظل قضية الشرعية الدولية، أحد العوامل الرئيسة في تقييم مستقبل شراكة أوكوس، إذ إنَّ الامتثال للمعايير الدولية فيما يتعلق بكبح إنتشار التقنية النووية، مسألة مهمة في قبولها عالميًا. ومع أنَّ الغواصات المقرر تسليمها إلى استراليا تسير بالطاقة النووية، وهي غير محملة بأسلحة نووية[٨٤]، إلا أنَّ الهواجس المتعلقة بإضعاف نظام الحد من إنتشار الأسلحة النووية، لا تزال قائمة، لاسيَّما في ظل المآخذ التي أبدتها وكالة الطاقة الذرية الدولية[٨٥]. وفي إطار شراكة أوكوس، سيكون أمراً لاغنى عنه لتجنب خلق سابقة، ربما تستثمرها دول أُخرى لصالحها، لتنمية قدرات عسكرية نووية تحت ذريعة الاستخدامات المدنية. من المنظور الواقعي، تدل هذه الهواجس على أنَّ الشراكات لا تتحرك بمعزل عن الأطر، والسياقات المؤسسية، والقانونية، وأنَّ فوز أي شراكة لا يستند إلى قوتها العسكرية فقط، بل ايضا على مدى تكيّفها مع البيئة السياسية، والقانونية، التي تتحرك ضمنها.

الخاتمة

تُعَد شراكة أوكوس أحد أهم المستجدات الجيوسياسية في منطقة الهندو-باسيفيك، إذ تعبر عن تحول بارز في ظروف التوازن الاستراتيجي وفقًا للمنظور الواقعي. وفي ضوء تحليل طبيعة هذه الشراكة، وتأثيراتها، وأهدافها، يمكن استخلاص مايأتي من نتائج، واستنتاجات، وتوصيات.

أولاً- النتائج

١-تشكّل شراكة أوكوس-وفقًا للمقاربة الواقعية- إستجابة مباشرة لما يَعُدّه أعضاؤها تهديدًا صينيًا متزايدًا في المنطقة، لاسيَّما في بحر الصين الجنوبي. فالشراكة تهدف إلى رفع جاهزية القدرات العسكرية، والتكنولوجية، والاستخباراتية، لأعضائها في مواجهة النشاط الجيوسياسي للصين، ومن ثمَّ تعزيز الردع الاستراتيجي ضد الأخيرة.

٢- عن طريق عملية نقل التكنولوجيا العسكرية المتطورة –لاسيَّما الغواصات النووية- إلى أُستراليا، تُحدث الشراكة تغييرًا نوعيًا في ميزان القوة، يمنح أستراليا قدرة على التأثير في المعادلات الاستراتيجية، وينتج عنه إعادة تشكيل توازن القوى الاستراتيجي الإقليمي.

---

(٨٢)Kenneth N Waltz 1979,op.cit,p.88.

(٨٣)Andrew Ehrhardt, Nuclear Submarines and Alliance Politics: The AUKUS Deal in Context (London: Routledge, 2023).,p.14.

(٨٤)Australian Government 2023,op.cit.

(٨٥)International Atomic Energy Agency (IAEA), "IAEA Director General Statement on AUKUS Partnership," 2024, https://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/iaea-director-general-statement-on-aukus-partnership.

٣-في إطار النظرية الواقعية، فإنَّ تعويل أستراليا على ما تقدمه أميركا، وبريطانيا، من تكنولوجيا عسكرية، ربما يقيّد استقلالية قرارها، فتصبح أكثر ارتباطًا وتبعية للاستراتيجية الأمريكية.

٤- لعل من أبرز الأبعاد العسكرية لشراكة أوكوس، هي: نقل تكنولوجيا الغواصات النووية إلى أستراليا، وتعزيز القدرات الدفاعية المشتركة، والتكامل العملياتي، والتعاون في المجالات التكنولوجية العسكرية المتقدمة، ووجود عسكري شبه دائم للولايات المتحدة، والمملكة المتحدة في أستراليا، وإعادة هيكلة العقيدة العسكرية الأسترالية.

٥-كرد على شراكة أوكوس، قامت بعض الدول وفي مقدمتها الصين، بتعزيز ترسانتها العسكرية، سواء عن طريق تحديث أسلحتها بأجيال جديدة، أو توسيع وجودها البحري، بمعنى تنامي سباق التسلح الإقليمي. وهذا يدعم تصور الواقعية الهجومية، التي تجادل بأنَّ تنافس القوى الكبرى فيما بينها، يؤدي إلى ديمومة سباق التسلح.

ثانيًا- الاستنتاجات

١-تؤكد شراكة أوكوس فروض الواقعية التقليدية، إذ تسعى الدول عن طريق تكوين الشراكات العسكرية الرادعة، إلى ضمان وجودها، فالمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، كلاهما يعملان وفق نهج التوازن الصلب(Hard Balancing) ضد الصين، في حين تجتهد الأخيرة في تنمية قدراتها الدفاعية، كإستجابة لهذا التهديد.

٢-تنحى أوكوس صوب الواقعية الهجومية (Offensive Realism)، إذ تسعى إلى مزيد من التفوق العسكري لأعضائها، مما يرفع من درجة التصعيد الاستراتيجي الإقليمي.

٣-بات التوازن الاستراتيجي في منطقة الهندو-باسيفيك أكثر هشاشة، إذ لم يَعُدّ مقتصرًا على ردع القوى الكبرى بعضها لبعض، بل أصبح مرتبطًا بتحولات استراتيجية، ومتغيرات تقنية جديدة؛ كالتكنولوجيا النووية المتقدمة، والقدرات السيبرانية.

٤- تزيد شراكة أوكوس من تعقيد هيكل النظام الإقليمي، ما يؤدي إلى اندفاع بعض العواصم المحايدة، مثل: جاكرتا، ونيودلهي، إلى إعادة تقييم سياساتها بين القوى المتنافسة- بما يتوافق مع منطق الواقعية الدفاعية- التي تعمل على تحاشي التصعيد غير الضروري.

٥- يُبين هذا النمط من الشراكات الأمنية، كيف يمكن لها أن تحرز توازنًا وظيفيًا، من غير اللجوء إلى تدابير جماعية تفتقد المرونة، ما يكشف عن الطابع المتغير لإدراك الأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين.

ثالثًا- التوصيات

١-تحفيز التعاون البحثي مع الجامعات، والمراكز البحثية، لاسيَّما في آسيا، والمحيط الهادي، من أجل فهم السياقات المحلية للشراكات، والتحالفات، وتبادل الخبرات البحثية.

٢- بالنسبة للعراق، ينبغي الاهتمام بالتكنولوجيا العسكرية الدفاعية، وتحديث قدراته الدفاعية تدريجيًا، عبر التكنولوجيا الدفاعية المناسبة.

٣- تبني سياسة خارجية عراقية تقوم على الحياد الايجابي، مع تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية، وبما يسمح بموازنة علاقات العراق مع مختلف الأطراف.

٤- تشير شراكة اوكوس إلى تغيّر في بنية النظام الدولي التقليدي، لذلك من مصلحة العراق تطوير استراتيجية وطنية، تراعي تحولات القوة، والتكتلات الجديدة.

المصادر

أولًا- الكتب(Books)

1. Behm, Allan. Australia's Future Submarines. Canberra: Australia Institute, 2022.
2. Brewster, David. Beyond the "String of Pearls": Is There Really a Sino-Indian Security Dilemma in the Indian Ocean? Journal of the Indian Ocean Region 10, no. 2 (2014).
3. Cha, Victor. Powerplay: The Origins of the American Alliance System in Asia. Princeton: Princeton University Press, 2016.
4. Clausewitz, Carl von. On War. Translated by Michael Howard and Peter Paret. Princeton: Princeton University Press, 1976.
5. Colby, Elbridge A. The Strategy of Denial: American Defense in an Age of Great Power Conflict. New Haven, CT: Yale University Press, 2021.
6. Ehrhardt, Andrew. Nuclear Submarines and Alliance Politics: The AUKUS Deal in Context. London: Routledge, 2023.
7. Fukuyama, Francis. The End of History and the Last Man. New York: Free Press, 1992.
8. Gray, Colin S. Modern Strategy. Oxford: Oxford University Press, 1999.
9. Green, Michael J. By More Than Providence: Grand Strategy and American Power in the Asia Pacific Since 1783. New York: Columbia University Press, 2017.
10. Jervis, Robert. Perception and Misperception in International Politics. Princeton: Princeton University Press, 1978.
11. Kennedy, Paul. The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000. New York: Random House, 1987.
12. Mearsheimer, John. The Tragedy of Great Power Politics. New York: W. W. Norton & Company, 2001.
13. Medcalf, Rory. Indo-Pacific Empire: China, America and the Contest for the World's Pivotal Region. Manchester: Manchester University Press, 2022.

14. Morgenthau, Hans. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. New York: Alfred A. Knopf, 1948.
15. Organski, A. F. K. World Politics. New York: Alfred A. Knopf, 1958.
16. Paul, T. V., James J. Wirtz, and Michel Fortmann, eds. Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century. Stanford: Stanford University Press, 2004.
17. Schelling, Thomas. Arms and Influence. New Haven: Yale University Press, 1966.
18. Walt, Stephen M. The Origins of Alliances. Ithaca: Cornell University Press, 1987.
19. Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.
20. Wendt, Alexander. Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
21. White, Hugh. The China Paradox: At the Edge of Conflict. Sydney: Quarterly Essay, 2023.
22. Wolfers, Arnold. Discord and Collaboration: Essays on International Politics. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1962.

ثانيًا- البحوث العلمية (Journal Articles & Research Papers)

1. Blenkin, Max. "Japan Cleared to Join AUKUS Alliance." Australian Defence Magazine, April 11, 2024.
2. Brewster, David. "Beyond the 'String of Pearls': Is There Really a Sino-Indian Security Dilemma in the Indian Ocean?" Journal of the Indian Ocean Region 10, no. 2 (2014).
3. Brzozowski, Alexandra. "UK's Defence Industrial Strategy in the AUKUS Era." European Security Review, March 2023.
4. Chen, Laurie, and Greg Torode. "China Says Tasman Sea Navy Firing Drills 'in Line' with International Law." Reuters, February 27, 2025.
5. Cotton, Chris, et al. "Force Projection: How We Will Fight in the Future." The British Army Review, no. 185 (Autumn 2023).
6. Dowse, Andrew. "Australia's Defense Strategy." Journal of Indo-Pacific Affairs (September–October 2024).
7. Godovanyuk, A. V. "The Factor of Australia in British Foreign Policy." Outlines of Global Transformations: Politics, Economics, Law 15, no. 2 (2022).
8. Hemmings, John. "AUKUS and the Anglosphere Rebalance." The National Interest, no. 45 (June 2021).
9. Hintz, Lisel. "Explaining the Turkish Drift: Identity Politics and the Strategic Partnership with the U.S." Foreign Affairs (March/April 2019).
10. Klein, M. "AUKUS and Its Strategic Implications." International Relations of the Asia-Pacific 21, no. 3 (2021).
11. Lee, Hwon. "The Legality of Militarization of the South China Sea and Its Legal Implications." KMI International Journal of Maritime Affairs and Fisheries 15, no. 1 (June 2023).

12. Mazarr, Michael J., et al. Stabilizing Great-Power Rivalry: Managing Competition with China and Russia. Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2022.
13. Nye, Joseph S. "Power and Interdependence in the Information Age." Foreign Affairs (September/October 2002).
14. Pant, Harsh V. "India's Role in the Indo-Pacific Security Architecture." ORF Occasional Paper, no. 372 (2023).
15. Sadler, Brent. AUKUS: U.S. Navy Nuclear-Powered Forward Presence Key to Australian Nuclear Submarine and China Deterrence. Washington, DC: Heritage Foundation, 2021.
16. Sun, Waning. "Australia's Leading Strategic Realist Is Critical of AUKUS and Our Foreign Policy. Why?" University of Technology Sydney News, January 28, 2025.
17. Thomas, Mr. Jordan. "AUKUS and the Indo-Pacific: An Emerging Debate." Sea Power Center – Australia, 2022.
18. Tzinieris, Alexandros. "Shedding Light on Chinese Thinking on AUKUS." Pacific Focus 39, no. 1 (2024).
19. Zhao, Yinan. "U.S.–India Defense Cooperation: Progress, Motivation and Constraints." China International Strategy Review 6, no. 2 (November 2024).

ثالثًا- التقارير (Reports)

1. ASPI (Australian Strategic Policy Institute). AUKUS and the Indo-Pacific: Regional Perceptions and Response. 2022.
2. Australian Bureau of Statistics. "International Trade in Goods and Services, Australia." January 2023.
3. Australian Department of Defence. National Defence Strategy. Canberra: Commonwealth of Australia, 2023.
4. Claire Mills. A Guide to British Defence Reviews. UK Parliament Research Briefing, 24 July 2024.
5. International Institute for Strategic Studies (IISS). Military Balance 2023.
6. RAND Corporation. Enhancing U.S.-Allied Cooperation in the Indo-Pacific. 2023.
7. SIPRI. SIPRI Yearbook 2021: Armaments, Disarmament and International Security. Stockholm: SIPRI, 2021.
8. SIPRI. Trends in International Arms Transfers, 2022. Stockholm: SIPRI Yearbook, 2023.
9. UK Defence Journal. Strategic Implications of AUKUS for British Defence Policy. London: UK Defence Publications, 2022.
10. UK Government. Global Britain in a Competitive Age: The Integrated Review of Security, Defence, Development and Foreign Policy. London: Cabinet Office, 2021.
11. UK Ministry of Defence. Defence in a Competitive Age. London: HMSO, March 2021.
12. U.S. Department of Defense. 2022 Nuclear Posture Review. Washington, DC: Department of Defense, 2022.
13. Indo-Pacific Strategy Report. Washington, DC: Department of Defense, 2019.
14. U.S. Department of Defense. AUKUS: Enhancing Security in the Indo-Pacific. Washington, DC: DoD, 2021.

15. U.S. Department of State. Report on Deterrence in a World of Nuclear Multipolarity. Washington, DC: Department of State, October 31, 2023.
16. U.S.-China Economic and Security Review Commission. Annual Report to Congress. Washington, DC: Government Publishing Office, 2022.
17. White, Timothy. Britain's Global Maritime Role after Brexit. London: Royal United Services Institute, 2020.
18. White House. National Security Strategy. Washington, DC: The White House, 2022.

رابعًا- الإنترنت (Internet Sources)

1. Asia Times. "AUKUS Part of Strategy to Preserve US Regional Dominance." June 23, 2023. https://asiatimes.com/2023/06/aukus-part-of-strategy-to-preserve-us-regional-dominance/.
2. Australian Government, Department of Defence. "The AUKUS Partnership: Nuclear-Powered Submarines." 2023. https://www.defence.gov.au/.
3. Barkawi, Tarak. "The Postcolonial Moment in Security Studies." Review of International Studies, 2006. https://www.files.ethz.ch/isn/123383/2006_The_Postcolonial_Moment_in_Security_Studies.pdf.
4. Bisley, Nick. "The Quad: Less than the Sum of Its Parts?" ISEAS Perspective, no. 63 (13 July 2023). https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2023-63-the-quad-less-than-the-sum-of-its-parts-by-nick-bisley/.
5. Evans, Michael, and Rob Clark. "The University Sector's Value Proposition for AUKUS." United States Studies Centre (USSC), April 2024. https://www.ussc.edu.au/the-university-sectors-value-proposition-for-aukus.
6. GAO. Defense Budget Overview: United States Department of Defense Fiscal Year 2025 Budget Request Revised. April 4, 2024. https://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/FY2025/FY2025_Budget_Request_Overview_Book.pdf.
7. Insinna, Valerie. "AUKUS Nuke Sub Buys Will 'Fundamentally Transform' Australia: $368 Billion, 20,000 Jobs over 20 Years." Breaking Defense, March 14, 2023. https://breakingdefense.com/2023/03/aukus-nuke-sub-buys-will-fundamentally-transform-australia-368-billion-20000-jobs-over-20-years/.
8. International Atomic Energy Agency (IAEA). "IAEA Director General Statement on AUKUS Partnership." 2024. https://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/iaea-director-general-statement-on-aukus-partnership.
9. Li, Mingjiang. "ASEAN's Responses to AUKUS: Implications for Strategic Realignments in the Indo-Pacific." China International Strategy Review, November 2022. https://www.researchgate.net/publication/365782507.

10. O'Hanlon, Michael E., et al. "Around the Halls: AUKUS Defines an Emerging Alliance at Sea." Brookings Institution. March 15, 2023. https://www.brookings.edu/articles/around-the-halls-aukus-defines-an-emerging-alliance-at-sea/.
11. Ruby, Thuy Nguyen. "China's Rare Earth Supply Chain: Illegal Production and Response to New Cerium Demand." The Journal of the Minerals, Metals & Materials Society, 2016. https://www.researchgate.net/publication/299498914.
12. The Guardian. "Visual Guide: Can Europe Really Defend Itself Alone?" June 24, 2025. https://www.theguardian.com/world/ng-interactive/2025/jun/24/visual-guide-can-europe-really-defend-itself-alone.
13. U.S. Department of Defense. "Keynote Address by Deputy Secretary of Defense Kathleen H. Hicks: Outpacing the PRC." January 10, 2025. https://www.defense.gov/News/Speeches/Speech/Article/4026106/keynote-address-by-deputy-secretary-of-defense-kathleen-h-hicks-outpacing-the-p/.